المعلوم عند المحققين ان الاربعة والسبعة امران اعتباريان لا وجود لهما
في الخارج عدا الذهن وقوله اللذان بينهما غاية الخلاف فصل يخرج به الخلاف
كالعلم مع المقدور وقوله وتتوقف معقوليته احدهما على معقولية الاخر
فصل يخرج الضدان وفي التعريف لمعرفة وارد على هذا القيد لان والد
يتوقف كل منهما على الاخر وليس بمتقدم ومعيد كتوقف وجود الجوهر على
جواز العرض وبالعكس للتلازم الذي بينهما عقلا فليس بحال بل هو واجب
وهذا هو المراد في تعريف المتضايفين والمراد بالتقدم الذي يستلزم
تقدم الشيء على نفسه وتاخره عنه تقدم العلية اذ يستحيل كون المعلول
علة لعلته وهذا على ما تقرر في علم المنطق وانما على ما تقرر في علم الاصول فانواع
المنافات عندهم اثنان فقط يستغنوا بالضدين عن المتضايفين والمتقابلين
بالتناقض عن العدم والملكة وذلك عندهم بالتسبر العقلي وبيانه ان
يقال المعلومات في العقل لا يخلوا اما ان يمكن اجتماعهما اولا واما ان
يمكن ارتفاعهما او لا فان امكن اجتماعهما وارتفاعهما فهما الخلافان
كالعلم والتعود ولا يدخل لهذا القسم هنا وانما ادا اليه السبر العقلي
الثاني وهو ما لم يمكن اجتماعهما اما ان لا يمكن مع ذلك ارتفاعهما او لا
فان لم يمكن اجتماعهما ولم يمكن ارتفاعهما فهما النقيضان وفي معناهما
العدم والملكة لا يمكن اجتماعهما حتى يكون الجوهر متحركا ساكنا او يكون
اعمى بصيرا ولا يمكن ارتفاعهما حتى لا يوصف بهما لكن لا يبدو احدهما او
امكن مع ذلك ارتفاعهما اي مع كونهما لا يجتمعان لا محل ان تتوقف
عقلية احدهما على عقلية الاخر او لا فان توقفت عقلية احدهما على عقلية
الاخر فهما المتضايفان وان لم تتوقف فهما الضدان وبالله تعالى التوفيق
قال الشيخ شهاب الدين القرافي في العلم وحصر المعلومات في هذه
الاربع حق لا يخرج منها شيء الا ما تفرد به فانه ليس ضدا لشيء
ولا نقيضا له ولا مثلا ولا مخالفا للتعدد والارتفع وهو عام في ذاته تعالى
وصفاته لتعدد رفعها ولانه لا سبب لوجوبه وجودها ولما كانت هذه
المحالات منفيات للواجبات كان عددها كعددها وترتيبها كترتيبها
الاول من المحالات للاول من الواجبات والثاني للثاني والثالث للثالث
والرابع للرابع الى آخرها فتقول وهي اي اضداد العشرين منقسمة الى اربعة
اقسام القسم الاول العدم فقط وهو عبارة عن لا شيء وهو ضد الوجود

لغة نقيض اصطلاحا بالتحقيق اذ مساو والنقيض لانه يتقيض الوجود اذ لا
وجود والعدم مساو والفرق لا وجود لان المساوي للنقيض نقيض على الجديد
القولين وينقسم العدم الى ثلاثة اقسام واجب كعدم الاعراض وجائز كعدم
الاجرام ومستحيل كعدم الباري عز اسمه والقسم الثاني فمن صفات وهي
الحدوث ضد القدم لغة مساوي للنقيض اصطلاحا وهو الوجود بعد
العدم والصفة الثانية من الخمسة المستحيلة على الله تعالى طرو العدم
يعني الفناء ضد البقاء لغة مساو والنقيض اصطلاحا وهو العدم بعد الوجود
ويلزم من نفي العدم عنه تعالى بطلقا سابقا كان او لاحقا نفي حدوثه
وطرو العدم عليه فعطفهما اذا على عطف الخاص على العام وهذا بناء
على ان الالف واللام للاستغراق وانما اذ ابنينا على ان الالف واللام اسم
للحقيقة فيكون عطف الحدوث وطرو العدم على العدم من عطف اللازم
على الملزوم وبيانه ان حقيقة العدم اعم من كل فرد من افرادها ولا زمة
لكل في الثبوت وافرادها السابق واللاحق والمستمر وهو الذي ثبت استحالة
والجائز بالتخصيص ارادة الله بقاءها في العدم واستحالة الحقيقة ملزومة
لاستحالة كل فرد من افرادها لما علم ان استحالة اللازم تؤذن باستحالة
الملزوم فثبت لنا ان عطف الحدوث وطرو العدم على العدم من عطف
اللازم على الملزوم ولاجل اختلاف النظر في الالف واللام نوع المؤلف
رحمه الله تعالى العطف في شرحه حيث قال من عطف الخاص على العام واللازم
على الملزوم والصفة الثالثة من الصفات المستحيلة عليه تعالى المماثلة
للحوادث ضد المخالفة لغة للحوادث لغة مساو والنقيض اصطلاحا لا يلائم
نقيض المخالفة ليس بمخالفة والمماثلة مساوية لقولك ليس بمخالفة وحقيقة
المثلين هما الامران المتساويان في جميع صفات النفس فيما يجب ويستحيل
ويجوز وهي التي لا تقبل رحقيقة الذات بد ونفاها وهذا الحد ظاهر فيما نقله
في المتصدره عن الاشاعرة ولا يظهر حمله على ما نقله السعد وقال المحشي
في حاشية شرح الكبرى ان هذا مذهب الفلاسفة وبعض المتكلمين
وعليه جرت المناطقة في جعلهم الحيوان جنسا وما تحته انواع لاختلافه
بالحقائق وجمهور المتكلمين على انها كلها متماثلة وانما تميزت بامور
عرضية ولهذا صح مسخ الانسان قردا ونحوه والا فلا يجوز تبدل الحقائق
واختلاف الاجناس كان يصير الجوهر عرضا او المعرفة جوهرا او الحركة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)